الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4582 | الجمعة | 6 ذي القعدة 1444 هـ | 26 مايو 2023 م | السنة السادسة عشرة

إصابة 12 فلسطينيا باقتحام الاحتلال مخيم جنوب أريحا وهجوم لمستوطنين على قرية في نابلس

محاولة إطلاق صاروخ من الضفة تجاه مستوطنة إسرائيلية .. للمرة الأولى

المقاومة في غزة توقفت عن استخدام صاروخ القسام البدائي وباتت تنتج صواريخ أكثر تطورا

آليات عسكرية إسرائيلية اقتحمت مخيم عقبة جبر من عدة جهات وداهمت منازل عدد من المواطنين

«وكالات»أعلنت وسائل إعلام إسرائيلية رسمية، مساء الأربعاء، إطلاق صاروخ من الضفة الغربية تجاه مستوطنة وانفجاره في الهواء من دون بلوغ وجهته، ولم تعلن أي من الفصائل الفلسطينية مسؤوليتها عن إطلاقه.

وهذه هي المرة الأولى التي تتم فيها محاولة إطلاق صواريخ من الضفة الغربية تجاه مستوطنات إسرائيلية، حيث اقتصر الإطلاق على قطاع غزة.

وقالت قناة «كان» التابعة لهيئة البث الرسمية إن جيش الاحتلال الإسرائيلي عثر في قرية نزلة عيسى، قرب جنين شمالي الضفة الغربية، على قاذفة استخدمت في إطلاق صاروخ بدائي الصنع، تجاه مستوطنة «شاكيد». وأوضحت أن عملية الإطلاق «كانت فاشلة».

في حين قال مصدر عسكري كبير –في تصريح صحفي لوسائل إعلام عبرية من دون الكشف عن هويته– إنه كانت هناك كمية ضئيلة من المواد المتفجرة في القاذفة لا تكفي لأكثر من بضعة أمتار.

وأضاف أن القذيفة الصاروخية انفجرت على بعد 3 أمتار فقط من انطلاقها.

وتابع «يدور الحديث عن أنبوب حديدي برأس من الورق المقوى، لم يكن هناك أي تهديد للسكان في أي مرحلة».

من جانبه، قال أفيخاي أدرعي المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي للإعلام –في بيان مقتضب على تويتر– إن قوة عسكرية كانت تهم بنشاط عسكري قرب طولكرم عثرت على منصة إطلاق صواريخ وهمية، حيث تم تحويلها لمعالجة قوات الأمن من دون مزيد من التفاصيل.

في السياق، نشرت وسائل إعلام عبرية مقطع فيديو قالت إن فلسطينيين تداولوه على مواقع التواصل لعملية إطلاق الصاروخ.

وكُتب على ورقة ظهرت بجوار القاذفة «كتيبة العياش، إطلاق صاروخ قسام 1 على مغتصبة شاكيد، الأربعاء 24 مايو 2023،زظ والقادم أعظم».

من جهة أخرى أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية إصابة 8 مواطنين، أحدهم في حالة حرجة، برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال اقتحامها مخيم عقبة جبر جنوب مدينة أريحا.

وكانت آليات عسكرية إسرائيلية قد اقتحمت المخيم من عدة جهات، مع انتشار قناصة على أسطح المنازل في المخيم، وداهمت منازل عدد من المواطنين.

وأغلقت قوات الاحتلال كافة مداخل المخيم ومنعت الأهالي من الدخول أو الخروج منه، وكذلك منعت سيارات الطواقم الطبية من الدخول.

وأفادت مصادر إسرائيلية أن الجيش ينفذ عملية عسكرية في المخيم لاعتقال من يزعم أنهم مطلوبون لدى الأجهزة الأمنية.

وفي نابلس، أصيب شاب فلسطيني بالرصاص الحي، و3 آخرون بشظايا الرصاص.

كما تمت مداهمة منازل أهالي قرية برقة شمالي نابلس من قبل المستوطنين الذين أطلقوا الغاز السام على السكان مما أدى لإصابة العشرات بالاختناق بالغاز السام.

وكان مستوطنون بحماية قوات الاحتلال هاجموا منازل المواطنين في الجهة الغربية من القرية وأحرقوا حظيرة للأغنام ومزارع زيتون، وقد اندلعت مواجهات مع الأهالي الذين حاولوا التصدي لهم.

يأتي هذا الهجوم بعد ساعات من الزيارة التي قام بها وفد رفيع من الاتحاد الأوروبي للقرية، والذي أدان بشدة اعتداءات المستوطنين وسماح الحكومة الإسرائيلية للمستوطنين بالعودة لمستوطنة حومش المقامة على أراضي قرية برقة.

ومنذ أشهر تشهد الضفة الغربية تصعيدا ملحوظا جراء اقتحامات واعتقالات إسرائيلية.

ففي أبريل الماضي، شارك آلاف المستوطنين، يتقدّمهم وزيران إسرائيليان وترافقهم وحدات من الجيش، في مظاهرة بقرية بيتا قرب نابلس للمطالبة بإقامة المزيد من المستوطنات.

«الحوثي» يمنع دخول غاز مأرب إلى مناطق سيطرتها وتستبدله بالمستورد

«اليونيسف» : خطوة واحدة تفصل 6 ملايين طفل باليمن عن المجاعة

«وكالات» : حذّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، الأربعاء، من أن ملايين الأطفال اليمنيين يواجهون خطر المجاعة ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة، تضمن توفير التمويل الكافي لتقديم المساعدات المنقذة لحياتهم.

وقال مكتب المنظمة باليمن في تغريدة على تويتر: «ما يقرب من ستة ملايين طفل في اليمن على بعد خطوة واحدة فقط من المجاعة، إنهم في حاجة ماسة إلى دعم عاجل».

وأضاف: «حان الوقت لتكثيف التزاماتنا مع الشركاء الأوروبيين لتقديم الإغاثة المنقذة للحياة والدعم».

وكانت المنظمة الدولية قد أعلنت مطلع العام الجاري عن احتياجها العاجل إلى 484 مليون دولار لمواصلة استجابتها الإنسانية المنقذة لحياة الأطفال في اليمن خلال 2023.

وبحسب تقرير للمنظمة في أواخر مارس، فإن أكثر من 11 مليون طفل في اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية، من بينهم 2.2 مليون يعانون من سوء التغذية الحاد.

وكان برنامج الأغذية العالمي أعلن يوم الأحد حاجته العاجلة إلى 80 مليون دولار حتى يتمكن من الاستمرار في تقديم المساعدات الغذائية المنقذة لحياة الأطفال في اليمن.

من ناحية أخرى اتهمت شركة الغاز اليمنية، سلطات جماعة الحوثي بمنع وصول الغاز المنزلي القادم من مأرب إلى مناطق سيطرتها واستبداله بالمستورد، لفرضه على المواطنين بالقوة وبيعه بأسعار خيالية.

وحمّلت غرفة العمليات المشتركة للغاز في محافظات الجمهورية اليمنية، في بلاغ، جماعة الحوثيين، مسؤولية أي تبعات مترتبة على منعها دخول الغاز المنزلي القادم من مأرب إلى مناطق سيطرتها منذ أسبوعين، واستبداله بالمستورد الذي يباع بسعر أغلى، في خطوة تزيد من الأعباء على المواطنين في تلك المناطق.

وقالت: «نُحمّل جماعة الحوثيين كامل المسؤولية القانونية والإنسانية المترتبة على منع دخول مقطورات الغاز المنزلي المحلي المصدر من مأرب إلى مناطق سيطرتها، واستبداله بالمستورد عبر ميناء الحديدة، والذي يباع بسعر أغلى، مما يضاعف الأعباء على المواطنين في تلك المناطق».

ونقل البلاغ عن مصدر مسؤول في غرفة العمليات قوله، إن «جماعة الحوثيين أقدمت منذ أكثر من أسبوعين على إغلاق المداخل البرية للمحافظات والمدن الواقعة تحت سيطرتها، ومنعت دخول المقطورات المحملة بمادة الغاز المنزلي المحلي المصدر من صافر (مأرب) عبر مداخل محافظة الجوف».

وأضاف المصدر أن الجماعة استبدلت الغاز المحلي، الذي يباع للمواطنين في المحافظات الواقعة تحت سيطرتها بمبلغ 4500 ريال يمني للأسطوانة الواحدة، بالغاز المستورد عبر ميناء الحديدة والذي يباع للوكلاء بسعر 7200 ريال يمني للأسطوانة، وكل ذلك «لأجل ثراء قياداتها ومشرفيها على حساب مضاعفة الأعباء على المواطنين».

مقطورات الغاز المنزلي

واعتبر أن هذه الخطوة تمثل دلالة على عدم اكتراث الجماعة بمصير قرابة 25 مليون مواطن في المحافظات الواقعة تحت سيطرتها، وتأكيداً «على سعيها ومضيها في مسيرة التجويع والتضييق لإخضاع كل فئات الشعب لمشروعها الطائفي».

وطالب المصدر قيادات السلطات المحلية في المحافظات بالتحرك العاجل لدى مجلس القيادة الرئاسي والحكومة المعترف بها دولياً، بالسير في خطوات عملية لإفشال مخطط الجماعة؛ بما فيها إعادة النظر في السماح لها باستيراد الغاز والمشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة، «كونه أصبح مصدر تمويل خاص للجماعة، بعد أن حولت فتح الميناء من منحة إلى محنة أضافت أعباء أثقلت كاهل المواطنين».

ودعا المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية إلى إدانة ممارسات الجماعة في منع تدفق المواد الأساسية إلى المواطنين في مناطق سيطرتها، وتكثيف الضغوط عليها لإجبارها على فصل الجوانب الإنسانية والخدمية عن دائرة وحسابات الحرب، ووقف المتاجرة بمعاناة الناس والتلاعب بخدماتهم الضرورية والأساسية.

السعودية وكندا تتفقان على استئناف العلاقات الدبلوماسية

«وكالات» : أعلنت كل من السعودية وكندا الأربعاء الاتفاق على تعيين سفيرين جديدين واستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد تعليقها إثر خلاف في عام 2018.

وقالت الخارجية السعودية إنه في ضوء مباحثات بين ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ورئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو في نوفمبر الماضي، ورغبة من الجانبين في عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة فقد تقرر إعادة مستوى العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وأوتاوا إلى وضعها السابق.

من جهتها، أكدت الخارجية الكندية التوافق على عودة العلاقات مع السعودية إلى سابق عهدها.

وأعلنت وزيرة الخارجية الكندية أن كلا من البلدين سيعين سفيرا لدى الآخر.

اجتماع بطرابلس لبحث أمن الانتخابات برعاية أممية

صورة من الاجتماع

«وكالات» : تواصلت أمس الخميس، مجموعة العمل الأمنية من أجل ليبيا، محادثات بالعاصمة طرابلس ترأسها الأمم المتحدة بحضور أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة، بهدف التوصل إلى اتفاق لتوحيد المؤسسات العسكرية والمساعدة في وضع آلية، لتوفير مناخ أمني سليم وموات لإجراء انتخابات عامة.

ويعتبر هذا الاجتماع الأول من نوعه الذي يعقد في ليبيا، بمشاركة رؤساء المجموعة المشاركين عن بريطانيا وتركيا ومصر وإيطاليا وفرنسا والاتحاد الإفريقي، وضباط اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، برئاسة المبعث الأممي إلى ليبيا عبدالله باتيلي وتركيا.

بدوره، أشار باتيلي في كلمته خلال الاجتماع إلى أن إجراء الانتخابات في ليبيا «لا يزال يواجه تحدّيات جسيمة بما في ذلك ضمان بيئة آمنة، ومعالجة معضلة التشكيلات المسلحة، والنهوض بالمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني».

ودعا القيادات السياسية والعسكرية في ليبيا إلى تكثيف الجهود والتوّحد من أجل الدفع قدما بالمشاورات حول انسحاب المقاتلين الأجانب والمرتزقة، والحفاظ على الاستقرار على الأرض، من أجل الدفع بالعملية السياسية إلى الأمام وتوفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات.

وتشكل معضلات إخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا، وحصر الميليشيات المسلحة وتفكيك أسلحتها، أبرز العقبات التي تواجه عملية توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية في البلاد، وأهمّ التحديّات التي تواجه أمن الانتخابات.

وتضاف هذه العقبات الأمنية إلى المعوقات القانونية التي تواجه العملية الانتخابية الناتجة عن عدم اتفاق الأطراف السياسية على قاعدة دستورية تُجرى على أساسها الانتخابات، بسبب خلافات مستمرة حول شروط الترشح إلى منصب الرئيس.